الملف الكامل لقصة « الانفتاح الاقتصادى » فى مصر

● الآن حصيلتنا فى عام ١٨٤ مشروعا رأسمالها يزيد عن ٣٠٠ مليون جنيه

● والمؤكد : ان البداية الحقيقية .. عمرها ٩ أشهر فقط

د. زكي شافعي

حديث اجراه : عبد المنعم عثمان

قد يكون ضروريا ومناسبا الآن — في الوقت الذي نعايش فيه بالدراسة والتحليل ما قدمته ثورة التصحيح في ١٥ مايو في كل جوانب الحياة المصرية وفي مقدمتها الجوانب الاقتصادية — ان نفتح ملف الحكاية الكاملة « للانفتاح الاقتصادي » في مصر .

تلك السياسة الاقتصادية التي اخترقت كل جوانبها التشريعية والتنظيمية منذ عامين ؟ والتي يمكن ان يقال — على حد تعبير الدكتور زكي شافعي وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي — ان البداية الحقيقية لها لا يتجاوز عمرها الآن الاشهر التسعة بعد ان بدأ الانتاج بالفعل في عدد من المشروعات يبلغ رأسمالها ٢٧ مليون جنيه من بين ١٨٤ مشروعا استثماريا ، تمت الموافقة عليها ويزيد رأسمالها على الـ ٣٠٠ مليون جنيه في العام الماضي .

ماهي بالضبط تفاصيل المراحل التي قطعتها سياسة « الانفتاح الاقتصادي » في مصر حتى الآن ؟ .. ومن اين نأتي انتقادات البعض لحجم ما حققته حتى الآن ؟ ..

بالطبع اقدر من يستطيع تقديم التفاصيل الكاملة للحكاية الآن هو وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي الدكتور زكي شافعي .

☐ ما رأيك فيما يقال ان الانفتاح الاقتصادي لم يحقق غير اكثر من بعض المظاهر الحضارية وهذا على سبيل المثال مطاعم وبيبسي ؟

● عندما اعلن الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادي كان الهدف ولا يزال ان تحقق هذه السياسة الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية وزيادة الانتاج وادخال التكنولوجيا الحديثة لمصر لتواكب التقدم العالمي ، وهناك حقيقة اساسية لابد ان نذكرها وهي ان الجوانب التشريعية والتنظيمية للانفتاح قد صدرت بعد اقل من عامين فقط ، لكننا ان المستثمرين كانوا في حالة ترقب ينتظر بسبب الوضع في المنطقة ، ولم يطمئن المستثمر الا بعد توقيع الاتفاقية الثانية لفصل القوات في سيناء في سبتمبر ١٩٧٥ ، لذلك فالعمر الحقيقي للانفتاح الاقتصادي لا يتجاوز ٩ اشهر .

ومع ذلك فقد بلغت الموافقة على ١٨٤ مشروعا يزيد رأسمالها على ٣٠٠ مليون جنيه ، فضلا عن ٢٠ من فروع البنوك الاجنبية والمشتركة في مصر في العام الماضي ، وبدأ الانتاج فعلا في مشروعات يبلغ رأسمالها ٢٧ مليون جنيه ، منها بالفعل مصانع للنسيج بدأت في الانتاج لتغطي جزءا من احتياجات السوق المحلية وتقوم بالتصدير ، فضلا عن بداية تنفيذ مشروعات تنفيذ تستوعب اكثر من ٢٥٠٠٠ عامل بواسطة شركات بلجيكي — تشيكوسلوفاكيا — هولندا — ايطاليا — بلجيكا .

هناك ايضا شركات لانتاج المعدات الزراعية ومشروعات لتخزين هذه المعدات المستخدمة في المنطقة العربية والتي كانت من قبل تستورد من اوروبا او امريكا ، ولكن اريد ان اؤكد ان مشاكل وهي ليست من بين مشروعات الانفتاح ، كما ان هذا المشروع لم يعرض قط على هيئة الاستثمار وهي الجهة الوحيدة المسئولة عن تنفيذ سياسة الانفتاح وقبول المشروعات الاستثمارية .

☐ هل الرافق في مصر هي الحول الاساسي في تنفيذ المشروعات وما هي في رأيك الصعوبات الاساسية .. وما هي الحلول التي يدرسها الحكومة ؟

● لعبت المرافق هي السبب الوحيد في تأخير تنفيذ الانفتاح ، ومن واقع تقرير هيئة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي — وهو تقرير يعرض لسياسة الانفتاح حتى اوائل الماضي ، فان هناك عناية مدرة بين وضع قوانين للاستثمار الاجنبي في اول يقد ووصول المال المستثمر فعلا لهذا البلد ، ففي الكسيك عدلت الحكومة قوانينها عام ٥٠ ولم يرد رأس المال بصورة مكثفة الا في عام ٥٥ ، وفي تركيا عدلت قوانينها بين عامي ٦٠ — ٦١ وورد رأس المال ٦٥ بصورة واضحة ، اما في البرازيل فقد اتخذت الاجراءات التشريعية عام ٦٧ وبدأ تدفق الاستثمار عام ١٩٧٠ ، ومع هذا فقد حققت مصر في زمن قياسي تقدما ملموسا في تنفيذ سياسة الانفتاح بالرغم من كل العقبات .

كل هذا في الوقت الذي اعترضته تعوق المرافق العامة في مصر لاستغلال المشروعات الاستثمارية ، فبعد سنوات الاستثمار للحرب وتعطيل المشروعات المشتركة تركته المرافق وتأخرت حالتها واصبح ضروريا ان تفكر فيها جديا ، وهذا ما يجري حاليا فعلا ، فلدينا خطة للتخلص من كل مشكلات المرافق خلال الخطة الخمسية على اكثر تقدير بل سنظهر آثار هذا التغيير على تحسين الخدمة في بعضها في خلال ٢ — ٣ سنوات .

فقد انشأت وزارة الاسكان مثلا قرضين للمياه والصرف الصحي مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي من العام الماضي ، وقرضين لشبكة التليفونات ما في ذلك ٢ الآن فقط ، وتسعى حاليا للحصول على قروض اخرى من البنك الدولي والصندوق السعودي للتنمية بمقدار ٥٠ مليون دولار لتمويل من قرض لتطوير ميناء الاسكندرية ، وقرض لتنمية الصادرات والواردات مع البنك الدولي وهيئة المساعدات الامريكية والبنك الايطالي للتنمية بمقدار ١٥ مليون دولار .

ومع كل هذا فان عدد المشروعات التي وافقت عليها هيئة الاستثمار منذ انشائها قد يزيد عن ٨٠٠ مشروع ، وكان من الممكن ان نزيد الاعداد من ذلك لولا اهتمامنا باعطاء الاولوية لمشروعات الانتاج والخدمات التي نستطيع ان نزود من صادراتنا بالعملات الصعبة او نقلل من اعتمادنا على الاستيراد من الخارج فضلا عن تقديم تكنولوجيا حديثة ومتطورة في مختلف مجالات الانتاج والتسويق ، وتشجيع وتدريب العمالة المصرية ، ومن ذلك يتضح ان ما يقال من الانفتاح غير صحيح تماما .

☐ ما هو تصوركم لوضع مصر لو لم تدخل الانفتاح الاقتصادي ؟

● من المعروف ان ظروف الحرب حتى عام ١٩٦٧ قد تركت بصماتها على مجال الاقتصاد المصري ، وفي مواجهة المطالبات الاساسية للشعب المصري من اجل التنمية كان لابد من زيادة الانتاج من ناحية والاستفادة من الموارد المتاحة واستغلالها من ناحية اخرى ، لا من الوقت الذي العجز في ميزان المدفوعات في الموارد حتى بعد عام —

وكان الحل ينحصر في اتجاهين الاول هو الاقتراض لاقامة مشروعات والثاني هو الاتجاه لرأس المال المصري والعربي والاجنبي بالمشاركة في اقامة مشروعات جديدة .

بالاضافة تزايد حجم السكان ولم يلازمه زيادة مماثلة في الموارد الاقتصادية نتج عنه اختلال في الاقتصاد القومي بين الاستهلاك والانتاج وبين الادخار والاستثمار وبين الاجور والاسعار ، وكانت الزيادة الكبيرة في الاستهلاك اكثر مما تحتمل طاقة الجهاز الانتاجي ، مما تعرضنا لضرورة الى مجتمع مستهلك قبل ان نكون منتجين ، ولم نكتف باستيراد السلع المستعملة بل واستمرنا نستورد اغلب السلع الزراعية بما في ذلك الفول والعدس والجبنة البيضاء علاوة على القمح .

وتمثل الادخار المحلي الذي هبط بين ١٦٪ من الانتاج القومي الاجمالي في منتصف الستينات الى ٢٪ فقط تقريبا ، مما ادى لنقص واضح في مصادر التمويل المحلي لمواجهة الاستثمارات المطلوبة ، الامر الذي ادى الى زيادة المديونية من ١٠ مليون جنيه عام ٦٠ الى اكثر من ٥٠٠ مليون عام ١٩٧٥ .

من اجل هذا كله كان من الضروري اعتماد نقاط النمو في الاقتصاد المصري والتغلب على المعوقات الراهنة باجراءات واقعية وهو ما سمي بالانفتاح الاقتصادي .

☐ ما هي حصيلة المؤتمرات العديدة التي عقدت لمناقشة الانفتاح ... وهل افادت ؟

● لاشك ان المؤتمرات التي اقيمت قد افادت كثيرا في شرح الموضوع لرجال الاعمال الاجانب وخاصة انها قد تضمنت مناقشات مع وزراء وكبار مسئولين لتوضيح كل الجوانب المتعلقة بالانفتاح ، في نفس الوقت تعرضنا مشاكل المستثمرين وناقشنا معهم اسلوب حلها .

مثلا تمت الاتفاق من طول الاجراءات التي تتخذ في هيئة الاستثمار ، وقد اصدرت تعليماتي بان يتم البت في اي مشروع مقدم في خلال ٩ اسابيع فقط ، واصبح المستثمرون على ثقة بل وعلم وجود معلومات من اعضائنا القنصلية بسفارات للمستثمر ، ليعرف من خلالها جدوى مشروعه في مصر والعائد عليه منه ، وقد واجهت هذه العقبة حتى المقيمين بفحص المشروعات بالهيئة ، وقد بدأ فعلا عمل مركز المعلومات الاقتصادية بالهيئة واصبح في متناول اي مستثمر ان يستقي منه المعلومات التي يريدها بسرعة ودقة ، وفي المؤتمر الاخير لادارة الانفتاح الاقتصادي طالب المؤتمر بضرورة عمل خريطة استثمارية توضح فيها الموارد البشرية والطبيعية لتكون مرشدا للمستثمرين عند اختيار مواقع مشروعاتهم .

☐ بعض المستثمرين يشكون من طول الاجراءات حتى تتم الموافقة على مشروعاتهم ؟

● قد يكون هذا هو الواقع في الماضي ، ولكن الآن لا يمكن ان يتأخر الرد على طلبه بمعدل عن ٩ اسابيع ، بفرض انه عدم الدراسات الاقتصادية الكاملة عن المشروع ، ومن هنا يأتي اهمية دور فرق العمل في هذا الانجاز ، وفريق العمل عبارة عن خبراء من الهيئة (هيئة الاستثمار) واساتذة الجامعة والمتخصصين في الموضوع المعروض من الصناعة او الزراعة مثلا ، ويتم التأكد من حضور صاحب المشروع او ممثله ، وهناك مثلا ٣ مشروعات زراعية تجري دراستها بواسطة احدى فرق العمل الاول مجمع زراعي سفساف على مساحة ١٦ الف فدان ، والآخر على مساحة ١٥ الف فدان بيراس مال مشترك بين يوغوسلافيا ومصر ، ومشروع شوكة ابو جي للتراكتورات لزراعة ٢٥ الف فدان موالح بغرب التوبارية .

وحضرني هنا مثال لمستثمرين امريكيين حضروا لمصر ليقيموا مشروعا بالمشاركة مع مستثمرين عرب ... على الحدث طرار وقاموا في ... بعض الدراسات ١٧ شهرا واخيرا اعتمدوا الهيئة للاستثمار ، وفي النهاية انشأ المشروع في خلال شهر واحد من تقديم الطلب ، فهل يمكن ان نعتبر هذا تأخيرا من الهيئة .

☐ ما رأيك في القول بان الانفتاح لابد ان يكون بالمصريين والمصريين ، وهل نقل الاجانب يدفع مثلنا وحدنا ام على المستثمرين ايضا ؟

● لا نستطيع ان نفتح الصلة ويصل لنا ان اسباب رؤوس الاموال من الخارج سيحل مشاكل الاقتصاد المصري ، لذلك انه انما يقع على عاتق مصر توفير القدر الاعظم من الموارد اللازمة لتنمية الاقتصاد المصري ، اما اسباب رؤوس الاموال من الخارج فهي اضافة هامشية ، بل ان المشكلة الاولى للانفتاح هي اسباب التكنولوجيا الحديثة في مشاريع المشتركة ، ولهذا اتجه يقع على المصريين العبء الاكبر في ميدان الانماء الاقتصادي ، وهذا لا يعني ان استعانتنا الخارجية ... ٧١ — ٨٠ ، ان ترتفع بالادخار المحلي من ٢٪ من الناتج القومي الى ١٥٪ من الناتج القومي ، ولهذا كان الانفتاح للمصريين والمصريين ويعتمد مستقبل الاقتصاد القومي .

☐ ما هو مستقبل مصر مع الانفتاح ؟

● لابد ان اذكر هنا حقيقة هو ان المشروعات الصناعية التي تحتاجها الخطة ٧٦ — ٨٠ يكون للقطاع الخاص فيها ١٠٪ ، وهذا يعني ان المستثمرين ايضا يمكنهم الدخول في هذه المشروعات حيث لا يستطيع القطاع الخاص المصري بمفرده تغطية هذه النسبة وبالمثابرة سيمكن خلال مدة اسابيع من مشروع ضخم لانتاج سيارات ومحركات رأسماله ١٥٠ مليون دولار وستوعب ٢ الاف عامل ، وهذا هو جزء من صورة المستقبل المشرق الذي ننتظره مصر مع الانفتاح .

زيادة تعريفة الاشتراك وتركيب التليفون
رد لهيئة المواصلات السلكية